

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن
بعض ذلك فكان معلوم ان الثبوت لبعض ما ثابته النحوي من كل ذواته البدن
وعلم اي على عموم النحوي في قوله اي ان النحوي قد اجتمع ام الخيارات على ان كل
بعض كنه على من لم يصح له مما عدا غيره على من الذوات لا كما في قوله ان هذا المفعول
من الثبوت المستفاد من الاحتراز الى الرتبة المقتضية اليها لم يصح له او اما ما عداها اي
ناحية السنن اليه فلا مضى المقام تقدم المسند وسبب انما من هذا الذي ذكره
الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة كنه مقتضية الظاهر
الحال وقد خرج الكلام على ظاهره اي خلاف مقتضى الظاهر لا مقتضى الحال اياه فحين
المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجل ايمان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر هذا المقام
هو الاظهار ومن الاضمار لعدم تقدم ذكر السنن له وعدم ضرورة تار علم وهذا
الضمير ما يدل على مقتضى معبود في الذم والثناء تفسيره بتكثير اليعلم من المتعذر
وانما يكون هذا من وضع المضمرة موضع المظهر في احد القولين اي قول من جعل المظهر
جزءا منها وتكون واما من جعله متبدا ونعم رجل اخره فيجعل عنده ان يكون الضمير
الى المضمرة وهو مقدم تقديرا ويكون التام ارفق والضمير حتم لم يتصل نعم فاعلم
من خواص هذا الباب كونه من الافعال الجارية وقوله هو اي يد عام على الضمان والقسمة
باب الضمير والذم

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن
بعض ذلك فكان معلوم ان الثبوت لبعض ما ثابته النحوي من كل ذواته البدن
وعلم اي على عموم النحوي في قوله اي ان النحوي قد اجتمع ام الخيارات على ان كل
بعض كنه على من لم يصح له مما عدا غيره على من الذوات لا كما في قوله ان هذا المفعول
من الثبوت المستفاد من الاحتراز الى الرتبة المقتضية اليها لم يصح له او اما ما عداها اي
ناحية السنن اليه فلا مضى المقام تقدم المسند وسبب انما من هذا الذي ذكره
الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة كنه مقتضية الظاهر
الحال وقد خرج الكلام على ظاهره اي خلاف مقتضى الظاهر لا مقتضى الحال اياه فحين
المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجل ايمان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر هذا المقام
هو الاظهار ومن الاضمار لعدم تقدم ذكر السنن له وعدم ضرورة تار علم وهذا
الضمير ما يدل على مقتضى معبود في الذم والثناء تفسيره بتكثير اليعلم من المتعذر
وانما يكون هذا من وضع المضمرة موضع المظهر في احد القولين اي قول من جعل المظهر
جزءا منها وتكون واما من جعله متبدا ونعم رجل اخره فيجعل عنده ان يكون الضمير
الى المضمرة وهو مقدم تقديرا ويكون التام ارفق والضمير حتم لم يتصل نعم فاعلم
من خواص هذا الباب كونه من الافعال الجارية وقوله هو اي يد عام على الضمان والقسمة
باب الضمير والذم

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن

بأن الكيان احد ما والى ما روي انه لما قال النحوي كل من كان له ذواته البدن